والولايات المتحدة من جهة ، وبين اسرائيل والولايات المتحدة من جهة اخرى ، ما زالت سرا من الاسرار المحفوظة في ملفات الدول المعنية . ولكن يمكن القول بشكل عام ، استنادا الى الموقف الاميركي المعلن بالنسبة لاسس تسوية النزاع في الشرق الاوسط والى دراسة دقيقة لتصريحات المسؤولين المختلفين وتطورات المفاوضات ، بان الموافقة المصرية انما ارتكزت في الاساس الى وعد اميركي بالضغط على اسرائيل لتحقيق « صفقة شاملة تتضمن سلاما كليا مقابل انسحاب كلي » مع استعداد مصر للقبول « بتنفيذ بنود الصفقة على مراحل » ، على حد تعبير اشرف غربال كبير دبلوماسيي مصر سابقا في الامم المتحدة في المؤتمر الصحفي المغلق الذي عقده في الاسبوع الثاني من شهر شباط الماضي ، بينما ارتكزت الموافقة الاسرائيلية في الاساس ، كما يبدو ، على وعد اميركي لاسرائيل **بعدم** الضغط عليها للقبول بما لا تريده ، وبالحفاظ على ميزان القوة العسكرية مائلا لصالحها ، وامدادها بالمعونات الاقتصادية الكفيلة ببقاء وضعها الاقتصادي متينا وقادرا على تحمل اعباء المواجهة الباردة او الساخنة مع العرب . ويمكن القول بشكل عام ايضا ان المازق الذي بدا ان الدبلوماسية الاميركية كانت تعيشه منذ بداية المفاوضات في صيف عام ١٩٧٠ وحتى الشهر الاخير من العام الماضي انما كان نابعا من عجز الولايات المتحدة عن انجاز وعدها لمصر بالضغط الفعال على اسرائيل بسبب الوعد الاخر الذي قطعته لاسرائيل بعدم الضغط عليها ، رغم انها في فترة من الفترات حاولت ممارسة ضغط محدود عن طريق حجبها لطائرات الفانتوم والسكايهوك التي كانت اسرائيل تطلبها مدعية ان ميزان القوى قد بدأ يميل لصالح مصر بسبب زيادة التمركز السوفياتي فيها . وقد كانت أول عثرة وقعت فيها الدبلوماسية الاميركية هو رفض اسرائيل البدء في المحادثات باشراف يارينغ تحت ستار الزعم بان مصر قد حركت قواعد صواريخ سام ٣ الى حافة القنال بعد ساعات معدودة من تنفيذ اتفاقية وقف اطلاق النار . ولكن الدبلوماسية الاميركية تمكنت من التغلب على هذه العثرة عن طريق تزويد اسرائيل بانواع معينة من الاسلحة المتطورة وعن طريق وعدها بكبح السوفيات فيما لو انهار وقف اطلاق النار نتيجة لخطوات مماثلة . ثم جاءت العثرة الثانية الاكبر والاشد خطورة عندما رفضت اسرائيل بشكل فج طلب يارينغ منها في ٨ شباط بالتعهد من حيث المبدأ بالانسحاب من كافة الاراضي المصرية المحتلة في حالة اتمام التسوية الشاملة — وهو طلب قدمه يارينغ ، كما اكدت مختلف المصادر ، بتشجيع من الولايات المتحدة . وهنا كان على هذه ان تقدم على واحدة من خطوتين : أما ان تبدأ بممارسة ضغط جدي وفعال على اسرائيل لزحزحتها عن هذا الموقف ، أو أن تخطر مصر بتخليها عن المبادرة الخاصة بها . ولكن الدبلوماسية الاميركية بدلا من ان تفعل ذلك لجأت الى المناورة التي عرفت فيما بعد باسم الحل المرحلي . جمدت مفاوضات يارينغ واقنعت مصر بأن السبيل الوحيد للالتفاف حول الرفض الاسرائيلي هو تقديم اقتراح بفتح قناة السويس للملاحة ضمن شروط نظرية وعملية تضمن صيرورة هذه الخطوة **خطوة اولى** على طريق الحل الشامل . واقتنعت مصر ، ووضعت الشروط الكفيلة في نظرها بتحقيق الهدف المنشود . وكانت شروط مصر الاساسية في البداية هي : اولا — ان ينص الاتفاق على كونه مرحلة اولى من مراحل تحقيق الحل الشامل ، أي ان يكون مربوطا نصا بقرار مجلس الامن . ثانيا — ان تنسحب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خط العريش — رأس محمد كخطوة اولى على ان يتم لاحقا انسحاب شامل . ثالثا — ان يكون للقوات المصرية الحق بعبور قناة السويس والتمركز على الضفة الشرقية لها . رابعا — ان يتحدد وقف اطلاق النار في الاتفاق المرحلي بستة شهور يكون لمصر بعدها الحق باستئناف القتال اذا تعثرت المفاوضات . خامسا — ان يكون السماح للسفن الاسرائيلية بالملاحة في قناة السويس مرتبطا بحل مشكلة الفلسطينيين . ومن الواضح ان هذه الشروط ، لو قبلتها اسرائيل كما هي ، او حتى قبلتها بشكل مخفف ، كان يمكن ان تشكل التفافا ممتازا حول الرفض الاسرائيلي لمطلب الانسحاب الكلي من الاراضي المصرية . ولكن المشكلة بالطبع لم تكن في اتقان صياغة الشروط بمقدار ما كانت في اقناع الاسرائيليين بقبولها ، وهذا ما برهنت الاحداث على انه كان مهمة مستحيلة . اذ ان اسرائيل بدلا من ان تقبل الشروط بشكل مخفف كما كان مأمولا ، عمدت الى طرح شروط مضادة يلخصها البيان الذي القته غولدا مئير في الكنيست بتاريخ ٧١/٦/٩ : « في ختام محادثاتنا مع وزير الخارجية الاميركي بشأن الاتفاق على فتح قناة السويس عمدت فلخصت موقفنا